المحتسب في مصر العثمانية
(١٥١٧ - ١٧٩٨م)

دكتور

محمد عمر عبد العزيز عمر

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الشرطة محدداً تحديداً دقيقاً، فالقاضي كان يحكم في القضايا التي تتعلق بشكوى قدمت إليه، أما الشرطة فكانت تتدخل في المخالفات والجرائم التي تتطلب قيام الشرطة بهذا العمل، ولكن المحتسب كان لا يهتم إلا بالوقائع الواضحة التي لا نزاع فيها.

وكان المحتسب لا يقوم بتحقيق بل كان يتدخل من تلقاء نفسه، دون أن ينتظر تقديم شكوى إليه. وكانت المسائل التي يجب عليه أن يهتم بها قد تقررت بصفة عامة في تاريخ قديم بعض الشئ بمقتضى عرف لم يكن يطرأ عليه أي تغيير حتى الوقت الحاضر، ولكن غني عن القول أن الطريقة التي كان يؤدي بها المحتسب بعض واجباته، بصرف النظر عن شئون السوق، كانت تتوقف كثيراً على الخلفية الاجتماعية وعلى خلقه الشخصي[١٧]. وأياً ما كان الأمر فقد ظل المحتسب موجوداً في الجزء الأكبر من العالم الإسلامي حتى ظهرت إصلاحات العصر الحديث، وكان مثلاً لا يزال موجوداً في مستهل القرن العشرين في مراكش وبخارى؛ وفي بلاد أخرى من حين إلى حين كان يطلق على الوظيفة في العادة اسم "**احتساب**"، واحتفظ باسم الحسبة مراعاة للفضيلة التي يجب أن يظهرها شاغل الوظيفة[١٨].

ثانياً: المحتسب في مصر العثمانية:

لم يرد لفظ حسبة في سجلات الإدارة في الدولة العثمانية ووثائقها؛ بل نجد بدلاً منه لفظ **احتساب**، وهو مصطلح رسمي يستخدم في العاصمة، وفي الإيالات (الولايات) على السواء، ومعناه الأساسي جباية المكوس والضرائب المفروضة على كل من التجار وأرباب الحرف وعلى بعض الواردات. وأياً ما كان الأمر فإن كلمة احتساب أصبحت أخيراً تدل على جملة الوظائف كلها التي انتقلت إلى المحتسب أو "**احتساب أغاسي**"[١٩]، ونادراً ما يقال **إحتساب أميني**، أي أمين الاحتساب؛ وفي أحيان كثيرة ترجمت بمصطلح "**شرطة**

بالأعوان. والعقاب أنواع منه الردع على شئ محرم، والتوبيخ بالقول أو الضرب بالسياط أو الدرة، والنفي من البلاد والتشهير والتجريس بأن يلبس المشَّهر به قلنسوة مدببة من أعلاها مكللة بالودع والأجراس ويوضع على حمار بالمقلوب، أو الهجر أو الغرامة المالية أو الحبس أو القتل في أفحش الجرائم وأعظمها ضرراً بمصالح المجتمع كالتجسس والخروج عن الدين[١٥].

ومن ناحية أخرى، كان يتطلَّب من المحتسب أن يتحلى بجملة من الآداب هي[١٦]:

١ ـ أن يكون من شيمته العمل بعمله، فلا يخالف قوله فعله ولا يأمر الناس بما لا يأتمر به، ولا يُسَّر غير ما يظهر.

٢ ـ أن يكون حسن الخلق، فيتحلى بسهولة العريكة، ولين الجانب، وطلاقة الوجه، وقلة النفور، وطيب الكلمة.

٣ ـ أن يكون رفيقاً في نصحه وأمره ونهيه، فإن ذلك أبلغ في استمالة القلوب وتنفيذ المقصود.

٤ ـ أن يقصد بقوله وفعله إرضاء ضميره ووجدانه، ولا يبالي في احتسابه ببغض الناس له، وسخطهم عليه أو إرضائهم عنه وإعجابهم به.

٥ ـ أن يتخلَّق بالصبر على ما يصيبه من الأذى.

٦ ـ أن يكون مواظباً على سنن الرسول ﷺ من قصِّ الشارب، وإزالة شعر إبطه، وتقليم الأظافر، ونظافة الثياب، والتعطر بالمسك.

وكانت للمحتسب مكانة عالية ومنزلة سامية في نفوس الناس في كل ولاية من ولايات الإسلام، ولم يكن الفرق بين واجباته وواجبات القاضي ورئيس

وغير ذلك من أمور تحافظ على نظافة الأسواق، وتحرص على صحة الناس[١٠].

٢ – كان المحتسب يشرف على المساجد والحمامات، ويأمر الباعة بكنس رحاب المسجد صبيحة يوم الجمعة، ويمنع اختلاط الرجال بالنساء عند الصلاة. وكان يتفقد الحمامات والإشراف على نظافتها، ويمنع دخول الحمام المجذوم والأبرص، ويتفقد الحمام في كل وقت[١١].

٣ – كان من اختصاصات المحتسب الإشراف على الآداب العامة وأهمها منع شرب الخمور، وإذا عثر على شارب الخمر جلده أربعين جلدة؛ كما كان يأمر بالتخلص من أدوات الملاهي المحرمة مثل الزمر والطنبور والعود والصنج وما أشبه ذلك من آلات الملاهي، ويؤدب على المجاهرة عليها[١٢].

٤ – ومن اختصاصات المحتسب كذلك أنه كان يشرف على أرباب الحرف والصناعات في جميع المدن الإسلامية، إذ كان يرتب الصناع ويجعل لكل صنعة أو حرفة مكاناً خاصاً بها داخل السوق، وكذلك الإشراف على نقابات أرباب الحرف والصناعات[١٣].

٥ – كان المحتسب يسير بنفسه في الأسواق ومعه أعوانه من الخبراء في شئون الأسواق يعرفون بالعرفاء، يحملون الموازين والأكيال الصحيحة، فيرسل المحتسب أحد أعوانه على البائعين ويختبر وزن السلعة أو كيلها[١٤].

٦ – كان للمحتسب سلطة تنفيذية مفوضة إلى رأيه وهو ما يعرف بالتعزير أو الزجر الذي يعني نوعاً من العقاب لم يقرره القرآن، ولكن اتفق عليه في البلاد التابعة للخلافة الإسلامية، وكان يستعين في تنفيذ العقاب

كذلك صارت وظيفة الحسبة تشترى بالرشوة، وبعد أن كان يتولاها الفقهاء صار المماليك يتنافسون عليها ويسعون إلى توليها بالمال[٨].

ومن مشاهير من تولى الحسبة في مصر المؤرخ الشهير تقي الدين المقريزي، وكان قد ولد بالقاهرة عام ٧٢٦هـ وتعلم في الأزهر، وولى كثيراً من الوظائف، ثم ولى حسبة القاهرة والوجه البحري عدة مرات، وكان أول توليته لها عام ٨٠١ هـ، وكان في كل مرة من ولايته لها يقوم بواجبه خير قيام، فكان يشرف على الأسواق وأحوال التجار والحمالين والباعة في الطرقات، وكان حريصاً على مراقبة دار العيَّارْ التي تُعيَّر فيها المكاييل والموازين، ومن المشاهير أيضاً العيني، وقد ولد في بلدة عنتاب من أعمال حلب في ١٧ رمضان عام ٧٦٢ هـ، ونشأ نشأة صالحة، فحفظ القرآن واشتهر بنبوغه وذكر في مجالس العلم والعلماء. وقدم إلى مصر عام ٧٨٧ هـ وصادف ذلك اعتزال المقريزي لمنصب الحسبة، فوقع الاختيار عليه ولكنه انفصل عنه بعد قليل. وهكذا استمر يتولاه ويعزل عنه حتى وليه مراراً عدة. وعموماً فقد استمر المحتسب يؤدي وظيفته حتى عام ١٨٠٥م[٩].

وكانت تتمثل اختصاصات المحتسب في العصر الإسلامي على النحو التالي:

١ ـ الإشراف على الأسواق والطرقات، ويشرف على منع المنكرات في الأسواق مثل اختبار الموازين والمكاييل والصنج المتعامل بها. وكان المحتسب يحتفظ بأصول صحيحة ودقيقة للموازين والمكاييل والكفات والأرباع والأرطال يعتمد عليها لاختبار الموازين والمكاييل. كما كان حريصاً على وضع أسعار محددة لكل سلعة، كما كان يشرف على العملة المتعامل بها داخل الأسواق للتأكد من صحتها وعدم غشّها،

والحسبة (بكسر الحاء) هو اسم من الاحتساب بمعنى إدخار الأجر، وهي نظام إسلامي - كما سبق الإشارة - شأنه شأن الإشراف على المرافق العامة، وتنظيم عقاب المذنبين، وهو اليوم من اختصاص النيابة العامة والشرطة، وصاحب الحسبة أو المحتسب منصب ديني يتصل بالقضاء[٤]. أما المحتسب فهو إمام للمجتمع الإسلامي الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. ومن الوظائف المتصلة بالأحكام الشرعية وظيفة المحتسب، وكان يلقب بالشيخ، ويتلخص عمل المحتسب في المحافظة على النظام العام والآداب في الجماعة وإلزام الناس باحترامها[٥]. وكان للمحتسب مطلق الحق في تنفيذ ما يراه صالحاً لصيانة الأمن العام. ولمكانة علم الاحتساب وأهميته في الصدر الأول للإسلام ألفت فيه الكتب واعتبر علماً من أكبر العلوم من حيث أنه يبحث في الأمور الجارية بين أهل البلد ومعاملاتهم التي لا يتم التمدن بدونها، ومن حيث إجراؤها على قانون العدل حتى يتم التراضي بين المتعاملين[٦].

ويرجع تاريخ قيام الحسبة في مصر إلى عام ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م، وهناك الكثير من الكتب عن الحسبة والمحتسبين في الشرطة والقضاء وولاية المظالم والحدود والتعذير. ويشير القلقشندي صاحب كتاب "صبح الأعشى" إلى أهمية وظيفة المحتسب في مصر الإسلامية، وأنه كان يوجد محتسبان أحدهما بالقاهرة وهو أعظمهما قدراً وأرفعهما شأناً، وله التصرف بالحكم في الوجه البحري خلا مدينة الإسكندرية، فإن لها محتسباً يخصها، والثاني بمدينة الفسطاط ومرتبته أقل من الأول وله التحدث والإشراف على الوجه القبلي بأكمله، وكان الذي يجلس منهما بدار العدل في أيام المواكب محتسب القاهرة فقط[٧]. وفي بعض الأحيان - وتحديداً في أواخر عصر المماليك - كان من الممكن أن يجمع شخص واحد بين حسبة القاهرة وحسبة الفسطاط. وفي الشطر الأخير من العصر المملوكي صار من الممكن أن يتولى الحسبة أحد المماليك،

أولاً: نبذة عن الحِسْبة في الإسلام:

أمر الله الإنسان بالعدل والإحسان ونهى عن الظلم والعدوان. فقد استطاع الإسلام أن ينشر فكرته في شتى البقاع، ويرفع ألويته في جميع الأصقاع بالحكمة والموعظة الحسنة حتى عمَّ الأمن والأمان ودخل الناس في دين الله أفواجاً تحت لواء المودة والإخاء والسكينة والصفاء. ومن أجل حفظ الأمن والسلام بين ربوع البلاد، ونشر العدالة بين الناس، استحدث العرب كثيراً من النظم الإدارية مثل الشرطة والقضاء، كما أقاموا نظام الحسبة والاحتساب. وقد كان رسول الله ﷺ يقوم بدور المحتسب في صدر الإسلام مؤيداً دعوته بآيات بيِّنات من كتاب الله الكريم[1].

وهكذا كانت الحسبة من النظم الإدارية التي نشأت في الدولة الإسلامية، وتقوم في أصل نشأتها على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقاً لما جاء في كتاب الله الحكيم: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، وأمروا بالمعروف، ونهوا عن المنكر، ولله عاقبة الأمور"[2]. وقد نهج الخلفاء الراشدون منهج النبي ﷺ فتولوا الحسبة بأنفسهم في بداية الأمر عندما كانت الدولة الإسلامية محدودة الأطراف حتى إذا ما اتسعت رقعة البلاد الإسلامية بسبب كثرة الفتوح أنابوا عنهم من يتولى منصب المحتسب للإشراف على الأسواق والمكاييل والقيام بالمحافظة على الآداب العامة، وصيانة الحرمات، وتنظيم المرور، ومراعاة أحكام الشريعة، ومحاربة الغش في البيوع، والقبض على المتهمين، ومحاربة المنكرات من العقود المحرمة كالربا والميسر مما يدخل الآن في اختصاصات وزارة التموين أو الصحة، والتعليم، والصناعة، والزراعة، والداخلية (الشرطة والمباحث العامة)، والتمغة، والموازين، ودار سك النقود والعدل[3].

السوق"، وهو معنى محصور في إطار ضيِّق؛ وهكذا كان المحتسب يعد في هذا الإطار **"مفتشاً للأسواق"**. وفي الحقيقة كانت مسئوليته الدقيقة تتجاوز مجرد الإشراف والتفتيش على الأسواق وأعضاء النقابات المهنية(٢٠).

وقد تم تقنين الأحكام المتعلقة بواجبات المحتسب في **"احتساب قانون نامة لري"** الذي كان في وسع الموظف أن يجد فيه كل شئ يتصل بهذه الواجبات وهي المراقبة، والتفتيش، والعقاب، خاصة جباية الضرائب بالنسبة للإيالات. وهذه الأحكام كانت تشمل على قائمة بالأسعار التي كان لابد من مراعاتها في بيع السلع أو المصنوعات أو غيرها؛ وحدود الربح المسموح به، والعقوبات التي يقتضي الأمر توقيعها على التجار وأرباب الحرف المخالفين للشريعة. وكان هذا القانون يوضح المقدار الإجمالي أو النسبة المئوية للضرائب والمكوس، والمبالغ الواجب دفعها، والتبرعات الأخرى التي تجمع باسم الاحتساب وتفرض على أعضاء نقابات أرباب الحرف(٢١). وبالإضافة إلى مراقبة السلوك والأخلاق وغيرها، كان المحتسب في استانبول، على الأقل، هو الرجل الذي يشرف على تقسيم البضائع بين تجار الجملة وعلى أرباب الحرف أو الصناع. وكان يساعد المحتسب في جباية الضرائب وكلاء يطلق عليهم اسم **"قول أوغلان لري"**، وبلغ عددهم ١٥ في استانبول في القرن السادس عشر الميلادي، وازداد عددهم في القرن السابع عشر إلى ٥٦، وستة عشر ملازماً يعرفون باسم **"سندلي"**، ويحملون براءة رسمية بالتعيين(٢٢).

ووظيفة المحتسب أو **"احتساب أغاسي"** كانت تُشْغَلْ سنوياً بطريق الإلتزام، ويتسلم شاغلها براءة التعيين بعد موافقة القاضي من الصدر الأعظم أو والي الولاية بعد أن يؤدي مبلغاً من المال يسمي **"بدل مقاطعة"**، أو الثمن النقدي لحق الإلتزام. وترجع أولى أحكام الاحتساب إلى عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢م) في بداية القرن السادس عشر الميلادي، ثم صدرت

بعد ذلك أحكام أخرى سنَّها السلطان سليم الأول، والسلطان سليمان الأول، والسلطان سليم الثاني، والسلطان مراد الثالث، والسلطان مراد الرابع، والسلطان محمد الرابع، إلى آخره[٢٣]. أما بالنسبة للإيالات (الولايات) فكانت الأحكام الخاصة بالاحتساب، متضمنة في أحكام أوسع نطاقاً خاصة بالإدارة في الإيالات، وهي مجموعات قانون نامة، وفي بعض الإيالات التي ضمت إلى الدولة العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي، اكتفى السلاطين، في أول الأمر، بسريان الأحكام الأقدم عهداً، كما حدث في ولاية مصر مثلاً [٢٤].

وفي الواقع تُعد الحسبة في مصر من أكثر الهيئات التقليدية التي عرفتها الحياة المدنية، وقد زخرت بعض الكتابات المختلفة بالتعرض لمبادئها وكيفية ممارستها[٢٥]، غير أن المهمة المثالية التي تعرضوا لها، والتي أدرجت بصفة خاصة الوظيفة الاقتصادية الخاصة بمراقبة الطوائف الحرفية والأسواق في إطار أكثر اتساعاً يشمل إحدى الواجبات التي تستند إلى القاعدة الدينية بهدف الحفاظ على مصالح المجتمع[٢٦]. ولكن هذه التوجهات لم يكن لها علاقة إطلاقاً بنظام الاحتساب في مصرخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ اقتصرت مهمته على بعض الاختصاصات المحددة التي تندرج داخل إطار النظام السياسي والعسكري الذي يحكم مصر. ومن المعروف أن نظام الحسبة قد اكتسب جزءاً من أهميته في ظل الاضطرابات الاقتصادية التي كثيراً ما عانت منها مصر خلال الحكم العثماني على مدار قرنين من الزمان، حيث اضطلع المحتسب بالعديد من المسئوليات الهامة خلال الأزمات الناجمة عن القحط، وارتفاع الأسعار، ومشكلة العملات (الغش)، ولكنه في الحقيقة لم يمثلّ في العادة سوى إحدى السلطات الثانوية التي تُعنى بالأنشطة المتواضعة[٢٧].

ومن المعرو بأن مصر قد ورثت نظام المحتسب من عصر الدولة المملوكية، وهو نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى ـ كما أسلفنا ـ

حيث كان للمحتسب سلطة واسعة في شئون التنظيم في كل الأسواق التجارية. وخلال الخمسين عاماً الأولى منذ ابتداء الحكم العثماني لمصر عام ١٥١٧م، كان يتولى مقاطعة الاحتساب بالقاهرة أحد القضاة الذين سبق عملهم في العصر المملوكي، ومن هنا كانت وظيفة المحتسب قوية الصلة بالقضاء[٢٨]. ولما جاء العثمانيون إلى مصر، استبقوا وظيفة المحتسب حيث ظلت له سلطة واسعة في شئون الشرطة والأسواق. وتطورت هذه الوظيفة بعد عام ٩٨٩ هـ / ١٥١٨م فكانت تعطي كالتزام لأحد أفراد فرقة الجاويشية[٢٩].

ومن أشهر من تولىّ وظيفة المحتسب في نصف القرن الأول من الحكم العثماني في مصر هو القاضي الزيني موسى بن بركات وكان يشغله في عهد السلطان الغوري قبلاً. ولما تولى خاير بك (١٥١٧ ـ ١٥٢٢م) نيابة مصر تحت الحكم العثماني عهد إليه بمهمة الحسبة، وقد بلغ هذا المحتسب مكانة كبيرة جعلت ابن إياس يقول: " لقد ساعدته الأقدار على بلوغ الأوطار، ورأى من العز والعظمة في دولة ابن عثمان ما لا رآه في دولة السلطان الغوري"[٣٠]. وقام هذا المحتسب بوضع تسعيرة للبضائع الموجودة في الأسواق، ويقبض على المخالفين لها، ويضربهم ضرباً مبرحاً.

وبحلول عام ١٥٢١م، وفي بداية عهد مصطفى باشا، أول الباشوات العثمانيين في مصر (١٥٢١ ـ ١٥٢٣م)، حدث تطور في وظيفة المحتسب، إذ عزل القاضي ابن بركات من الحسبة، وحلّ محله أحد أقارب هذا الوالي من العثمانيين وهو قاسم باشا[٣١]. ويدل هذا التوجه على تطبيق نظام عثمنة الوظائف الكبرى في مصر. وقد ورثت مصر في العصر العثماني نظام المحتسب من العصر المملوكي الذي يرجع في الأصل إلى العصور الإسلامية الأولى حيث كانت تتمثل فيه شروط من أهمها أن يكون مسلماً حراً بالغاً عاقلاً عادلاً[٣٢]. وعرفت أمانة الاحتساب في مصر في العصر العثماني كمقاطعة

من المقاطعات الهامة ويطلق على صاحبها المحتسب أو (أمير الحسبة الشريفة)، واحتكر رجال وجاق الجاويشية وظيفة أمين الاحتساب[٣٣]. واستمر هذا الأمر بعد ذلك وكان يتم الاختيار نتيجة لإجتماع يعقده قائد الوجاق مع جماعة الاختيارية؛ ويجب تقديم المرشح إلى الباشا في الديوان، وحينما يحصل هذا المرشح على الخلعة الخاصة بصاحب هذا المنصب، فإنه يخرج في موكب كبير ليتوجه إلى **"بيت الحسبة"** من أجل تولى مهام منصبه. وكان المحتسب يباشر مهام وظيفته وهو يطوف شوارع القاهرة وأسواقها في مشهد لافت للأنظار ممتطياً صهوة جواده، ويرتدي خلعة سوداء، ويضع على رأسه عمامة خاصة تحيط بقلنسوة تتخذ شكلاً مخروطياً ويكسوها قماش الموسيلين الأبيض.

وكان المحتسب يُختار من بين حملة رتبة الأغا في فرقته العسكرية، فكان من كبار ضباط الأوجاق. ولكن من ناحية أخرى، لم تكن فرقة الجاويشية تتمتع في أي وقت من الأوقات بالكثرة العددية أو القدرة المادية التي حظيت بها الأوجاقات الكبيرة مثل الإنكشارية[٣٤]. وقد وقعت خلال القرن الثامن عشر تحت سيطرة المستحفظان وخضعت لهم، مما جعلهم يفرضون رجالهم، ويحتلون منصب المحتسب[٣٥]. وفي نهاية القرن الثامن عشر، تجلّى رُجحان كفة البكوات على حساب الأوجاقات من خلال تعيين أشخاص يرتبطون بأمراء الطبقة الحاكمة في منصب المحتسب. وقبل عام ١٧٦٩م بفترة وجيزة، اختار علي بك الكبير الكتخدا الخاص به لتولى منصب المحتسب، غير أنه سرعان ما عزله فيما بعد. وشهدت الفترات اللاحقة اضطلاع العديد من المماليك بمهام هذا المنصب مثل مصطفى الكاشف (قبل عام ١٧٨٢م)، ومصطفى بك (١٧٤٨م)، وحسن أغا كتخدا علي بك (١٧٩٠م)، وحسن كتخدا مراد بك (قبل عام ١٧٩٨م).

ويذكر ستانفورد شو أن الأسواق التي كانت تخضع لسلطة المحتسب هيّ الخاصة بالمخابز، والقصابة، وبيع الزيوت، والأسماك، والخضروات والشموع، والألبان، وسُمح له أيضاً بجمع الضرائب على البلح، والخيار، والبرتقال، والليمون، والسكر، والباذنجان، والأبقار، والفول، والزبيب، والجبن. وكان المحتسب يفرض الضرائب أيضاً على طوائف البائعين[٣٦]؛ كما كان يضمّن عائدات غير شرعية على شكل ضريبة حماية (مال حماية) يفرض على من يرغب في انتهاك الأسعار والموازين[٣٧]. وكان المحتسب يقوم بجولات في القاهرة وفي الأسواق الرئيسية على رأس موكب مهيب، كان يلفت الأنظار على الدوام، وكان يصحبه في موكبه كثير من الأتباع منهم حاملوا الموازين، وكان يوقع العقوبات الجسدية على المخالفين. وإذا ما أنقص الخباز وزن الخبز أو صنع خبزاً رديئاً وضبطه المحتسب يصادر الخبز ويعطيه للفقراء، ويعلق (يُسَمَّر) الخباز المذنب على باب حانوته أحياناً من أذن واحدة وأحياناً أخرى من الأذنين لمدة اثني عشر ساعة. أما إذا عاد الخباز لمخالفة تعليمات المحتسب مرة أخرى أنزل به عقوبة الضرب بإعطائه ٢٠٠ أو ٣٠٠ جلدة على قدميه، وأحياناً على ظهره، ثم يأمره المحتسب بعد ذلك بالسير خلال معظم الشوارع الرئيسية في القاهرة إلى أن تخور قواه. أما إذا أنقص الجزار الوزن أو باع لحماً فاسداً فإذا كان يفعل ذلك لأول مرة، قام المحتسب بإعطاء اللحم الباقي للفقراء، ويأمر بربط الجزار إلى مكان تسطع عليه الشمس كل يوم ثم يعلقون قطعة من اللحم الفاسد في أنفه ويتركونه في هذا الوضع حتى يملأ قطعة اللحم المعلقة الديدان وتسقط علي جسمه، وبالإضافة إلى هذه العقوبة كان يلزم بدفع غرامة نقدية[٣٨].

وكان التجار يشعرون بالذهول، وأحياناً الخوف الشديد أمام عظمة موكب المحتسب، وشدة العقوبات التي يتم تطبيقها في الحال على الذين تعمدوا

مخالفة الأسعار أو غش الميزان. ويتحدث أندريه ريمون عن قائمة طويلة تتضمن كماً هائلاً من هذه العقوبات العنيفة بدءاً بيوسف أغا، وانتهاء بمصطفى كاشف كرد الذي أجلس أحد الفطاطرية على صينية ساخنة، لأنه باع الكنافة بسعر يفوق التسعيرة المحددة. فقد اشتهر بعض المحتسبين بدرجة من العنف يبدو أنها كانت صحيحة تماماً. وكتب الرحالة "نيبور" بعد زيارته لمصر عام ١٧٦١ ـ ١٧٦٢ م: "لقد رأيت الخوف والذعر على وجوه المصريين كلما صادفت أحد الضباط في أحد الشوارع"[٣٩]. وبرغم ذلك فقد يبدو أن كل هذا العنف لم يكن يتسم بالفاعلية المطلوبة، ومن الواضح أن أصحاب الحوانيت كانوا ينحنون أمام الرياح العاتية، ثم يعودون إلى ممارسة أعمالهم السيئة. وظل المحتسب يمارس مهامه في مراقبة الأطعمة وغيرها من السلع خلال القرن الثامن عشر، وإن كان قد تخلى تدريجياً عن الضوابط المفروضة على التجار والحرفيين لمنع الغش.

وكان من حق المحتسب أن يحصل مجموعة من الرسوم على أسواق الأطعمة في القاهرة منها[٤٠]:

١٣,٠٠٠	بارة[٤١] سنوياً من الخبازين.
٤,٧٢٠	بارة سنوياً من الجزارين.
٤,٧٢٠	بارة سنوياً من النجارين.
١,٦٢٠	بارة سنوياً من بائعي السمك.
١,٨٠٠	بارة سنوياً من بائعي السردين.
٠,٣٠٠	بارة سنوياً من بائعي الخضر.
٠,١٢٠	بارة سنوياً من صانعي الشمع.
٠,١٢٠	بارة سنوياً من السلخانة.
٠,١٢٠	بارة سنوياً من بائعي اللبن.
٢٦,٢٢٠	بارة

كما كان من حق أمين الاحتساب أن يفرض رسوماً على المأكولات التي تنقل إلى القاهرة للبيع في أسواقها وشملت تلك المأكولات الفواكه، والخضروات، والبقول، وحيوانات الذبح، وأنواع الجبن، والمسلى وغيرها. وعلاوة على ذلك كان المحتسب يحصل على إيرادات كثيرة غير قانونية عرفت "**بمال الحماية**" ويدفعه الراغبون في جعل المحتسب يتغاضى عن مراعاتهم لمستويات الثمن والوزن والنوع وتلك كانت من اختصاصاته. ومن ناحية أخرى كان المحتسب يسدد للخزينة ضريبة عن مقاطعة الاحتساب وصلت إلى ٤٤٠,٦٧٦ بارة سنوياً في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، ولكن تدهورت سلطة المحتسب وانخفضت إيراداته من تلك المقاطعة، ولم يسدد عنها للخزينة إلا مبلغاً لم يتجاوز ١٤٤,٩٧١ بارة سنوياً وذلك في عام ١٧٧٩م[٤٢].

وقد حجب نفوذ أغا مستحفظان من وجود المحتسب الذي تقلصت اختصاصاته وتدهورت أخلاقياته ومكانته فأصبح من المحتسبين من يتقاضى الرشوة، ويتغاضى عن تلاعب السوقة بالأسعار وكافة الموازين والمكاييل. وفي أواخر القرن الثامن عشر كان المحتسب لا يحصل على منصبه إلا بعد دفع رشوة للمسئولين عن تعيينه، وعمل هو بعد ذلك على تعويضها من مظالم الحسبة. وفي فبراير عام ١٧٣٦ م تعرَّض أحد المحتسبين لإهانة من جانب "أوده باشة"[٤٣]. وانسحب المحتسب إلى القلعة مهدداً بالتخلى عن منصبه احتجاجاً على هذا التصرف، ونتج عن هذا إبطال الحسبة، وصدر فرمان من الباشا بإبطال الحسبة وأغلق بيت الحسبة، واستمر الوضع على هذا النحو لمدة خمسة أشهر حتى أسند الباشا هذا المنصب في ذات العام إلى محمد المغربي[٤٤]. وبرغم ذلك كان هناك بعض المحتسبين ممن تمتَّع بقوة الشخصية والكفاءة كالأمير محمد أغا الذي شغل المنصب عام ١٧٩٢ م، وسار سيراً حسناً في مباشرة مهامه[٤٥].

وهكذا يتبيَّن مما سبق كيف تدهورت سلطة المحتسب في مصر في أواخر القرن الثامن عشر، إذ انهارت قيمة الحسبة، وكان سلوك المحتسب يشبه الملتزم الذي انشغل بجمع المال عن طريق اسْتنزاف الواقعين تحت إمرته، أكثر من كونه يمثّلُ منصباً قضائياً ذا صفةٍ شبه دينية. وتذكرنا المخطوطات العربية التي تم تحقيقها[٤٦] بأن الشبهات كانت تحوم حول معظم المحتسبين. وكان يشيع آنذاك قبول المحتسب رشاوي التجار مقابل غض الطَّرفْ عن بعض الممارسات السيئة، غير أن عدم الدفع كان له آثار عكسية شديدة وظالمة.

ويذكر أنه في عام ١٦٥٨ م، مثلاً، تم تعليق أحد حاملي الأوزان على الخازوق، لأنه تآمر مع التجار الغشاشين، وأمدهم بالأوزان المزيفة التي تخفي جريمتهم؛ وبالإضافة إلى ذلك أثار فرض ضريبة الحماية أهل الحوانيت عام ١٦٩٢ م. هذا وقد ترك بعض المحتسبين الأسعار تواصل ارتفاعها عن الحد المسموح به، مما أدى في النهاية إلى إعدام أحد المحتسبين عام ١٨٠١ م بسبب ارتكاب هذه الجريمة. وعلى كلٍّ فقد بلغ تدهور نظام الحسبة مداه، ففي عام ١٨٠١١ م استدعت السلطة علي أغا الإنكشارية في القيام بما كان يتولاه المحتسب بشأن تنظيم الأسواق والمعاملات المالية خاصة في وقت الأزمات. وبتدهور سلطة المحتسب على هذا النحو أصبح يعتمد على الجند الذين يقودهم أغا الإنكشارية، لتنفيذ تعليماته وفرض سيطرته[٤٧].

حواشي البحث

(١) ابن الإخوة، **كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة**، تحقيق: محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص ٣. (وسوف يشار إلى الكتاب في بقية حواشي البحث باسم إبن الأخوة).

(٢) **المصدر السابق**، ص ٣ ـ ٤.

(٣) **المصدر السابق**، ص ٤.

(٤) **المصدر السابق**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) **المثل السائر لابن الأثير**، ص ٤١٦، نقلاً عن ابن الإخوة، ص ٢٥.

(٦) **إبن الأخوة**، ص ٤. من أهم الكتب التي ألفت في هذا المجال بالإضافة إلى إبن الأخوة الشيرازي، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق السيد الباز العريني؛ ابن تيمية، **الحسبة في الإسلام**، القاهرة، ١٣١٨هـ؛ السقطي، **آداب الحسبة**، باريس، ١٩٣٤م.

(٧) القلقشندي، **صبح الأعشى**، جـ ٣٤/٤ ــ ٣٧؛ حمدي عبد المنعم، **الحضارة الإسلامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٣٤٧؛ **إبن الأخوة**، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٨) قاسم عبده قاسم، **مصر في عصر سلاطين المماليك (دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي)**، دار المعارف بمصر، ١٩٨٣م، ص ٣٩.

(٩) **إبن الإخوة**، ص ٣٨ ـ ٤١؛ حمدي عبد المنعم، **الحضارة الإسلامية**، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(١٠) **إبن الأخوة**، ص ٢٦ وما بعدها؛ ص ٨٤، ٨٩؛ حمدي عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(١١) **إبن الأخوة**، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤.

(١٢) **إبن الإخوة**، ص ٨٨ ـ ٨٩؛ حمدي عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(١٣) حمدي عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص ٣٥٤. وعن اختصاصات المحتسب على الفرانين والخبازين والأطباء والكحالين والجراحين والمجبرين. **إبن الإخوة**، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩؛ حمدي عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

(١٤) السيد عبد العزيز سالم، **الحضارة الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٩٤.

(١٥) **المرجع السابق**، ص ٩٤.

(١٦) **المرجع السابق**، ص ٩٥.

(١٧) **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، جـ ١٢، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م، ص ٣٧٣٤ ـ ٣٧٣٨.

(١٨) **المصدر السابق**، ص ٣٧٣٧ ـ ٣٧٣٨.

(١٩) **الأغا:** هو العامل في خدمة السلطان، و "سي" علامة الإضافة. وبهذا **فاحتساب أغاسي** تعني العامل في خدمة الحسبة. وعن كلمة أغاسي انظر: محمد أحمد دهمان، **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٠م.

(٢٠) **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، جـ ١٢، ص ٣٧٣٩ ـ ٣٧٤٠.

(٢١) **المصدر السابق**، ص ٣٧٤٠.

(٢٢) **المصدر السابق**، ص ٣٧٤٠.

(٢٣) **المصدر السابق**، ص ٣٧٤١.

(٢٤) **المصدر السابق**، ص ٣٧٤١.

(25) S. J. Shaw, ***The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt***, 1517 - 1798, New Jersey, 1902; ***Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution***, Cambridge, 1964.

(٢٦) أندريه ريمون، **الحرفيون والنجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ترجمة ناصر أحمد علي وباتسي جمال الدين، مراجعة رؤوف عباس، جـ ٢، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ٨٢٤ ـ ٨٢٥.

(٢٧) **المرجع السابق**، ص ٨٢٥.

(٢٨) ليلى عبد اللطيف أحمد، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨، ص ١٧.

(29) Shaw, ***The Financial***, p. 118 .

أنشئ للجاويشة وجاق في مصر عام ١٥٢٤ من عدد من المماليك، وكانت مهمة هذا الوجاق هي حمل الأوامر والفرمانات من الباشا. أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل**، دار المعارف، ص ١٩٥.

(٣٠) ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، جـ ٥/ ٣٠١.

(٣١) ابن إياس، جـ ٥/ ٤٩٢؛ راجع كذلك: جميل عرفة منتصر، **التجارة في مصر العثمانية (١٥٩٧ ـ ١٧٩٨م)**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٤٨.

(٣٢) قاسم عبده قاسم، **أهل الذمة في مصر العصور الوسطى**، ص ٧٥، حاشية (١)، نقلاً عن جميل عرفة منتصر، **المرجع السابق**، ص ٤٨.

(٣٣) يقول أندريه ريمون في كتابه: **الحرف والتجار** (ص ٨٢٥) أنه شاع استخدام لقب المحتسب في جميع النصوص مثل الجبرتي (**عجائب الآثار**)، وأحمد شلبي عبد الغني (**أوضح الإشارات**)؛ ولكن صادفنا كثيراً لقب "أمين الحسبة" أو "امين الاحتساب" لدى أحمد الدمرداش والقينالي وفي وثائق المحاكم، كما صادفه لقب "ناظر الحسبة" أو "الاحتساب".

(٣٤) **الإنكشارية:** تعني العسكر الجديد، وتذكر في **عجائب الآثار** للجبرتي "الينكرجية"، وهو وجاق تكوَّن في عهد السلطان أورخان (١٣٢٦م). والكلمة تتكون من مقطعين: ينـي (Yeni) بمعنى جديد، و جري (Cery) بمعنى العسكر. أحمد السعيد سليمان، **المرجع السابق**، ص٣١.

(٣٥) الجبرتي، جـ ٣٩/١؛ أندريه ريمون، **المرجع السابق**، ص ٨٢٦م؛ ابن إياس، جـ ٣٠٢/٥.

(36) S. J. Shaw, ***Ottoman Egypt,*** p. 137.

(37) G. Baer, ***Egyptian Guilds in 19th Century Egytp,*** Jeruslaem, 196. ?????

(٣٨) ليلى عبد اللطيف، **المرجع السابق**، ص ٢٣٦.

(٣٩) نقلاً عن أندريه ريمون، **المرجع السابق**، ٨٣٠ - ٨٣١.

نيبور: هو كارستن نيبور (Carsten Niebuhr) ولد في مارس ١٧٣٣ في ألمانيا، كان فلاحاً في بداية حياته ثم درس علم المساحة،

ودعي في عام ١٧٦٠ م لينضم للحملة التي زارت مصر. وفي يناير ١٧٦١ م أبحرت الحملة من كوبنهاجن (الدانمارك) إلى الإسكندرية وقضت الحملة عاماً في مصر زاروا خلالها السويس وشبه جزيرة سيناء، وتركوا السويس في أكتوبر ١٧٦٢ م، ثم اتجهوا إلى اليمن في بلاد الشرق ووصلوا مكة في عام ١٧٦٣ م، وبعد موت زملائه ترك رأس الحملة، وفي عام ١٧٦٤ اكتشف الهند أبحر من بومباي إلى مسقط. وتوفي في ٢٦ إبريل ١٨١٥ م وكان عمره آنذاك ٨٢ سنة، وكتب كتاب عن رحلاته في بلاد العرب. وأطلقت جامعة كوبنهاجن اسمه على معهد الدراسات الشرقية.

http://www.mnsu.edu/emuseum/information/biography/klmno/niebuhr_carsten.html

(٤٠) ليلى عبد اللطيف، **المرجع السابق**، ص ٢٢٢.

(٤١) **بارة**: يرادف اسم البارة والفضة في عصر الجبرتي اسم نصف فضة ومؤيدي، ولقد أطلق الأتراك على الفضة اسم بارة فارسية. عبد الرحمن فهمي، **النقود المتداولة أيام الجبرتي**، في بحوث ندوة الجبرتي، إشراف أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٧٣.

(٤٢) ليلى عبد اللطيف، **المرجع السابق**، ص ٢٢٢.

(٤٣) **أوده باشه**: وتعني حجرة أو غرفة وباش أو باشة كلمة تركية مازال أصلها الاشتقاقي خلافياً، فقد إنها من باش أغا رئيس الأغوات، وقيل إنها من الكلمة الفارسية "باديشاه"، ويرجع الأصل التاريخي لهذه الوظيفة إلى تنظيم الإنكشارية، إذ أن تلك الفرقة كانت مقسمة إلى وحدات حربية تسمى كل منها أورطة، أي فرقة أو كتيبة، وكانت كل أورطة تقيم في ثكنة تسمى أوضه أو أوده وكان يرأسها "باش أوضه"

ويـرأس الأوضـة باشـيه موظـف يـسمى بـاش أوضـه". أحمـد الـسعيد سـليمان، **المرجـع الـسابق**، ص ٣٦؛ **تـاريخ وقـائع مـصر القـاهرة المحروسة**، لمصطفى بن الحاج إبراهيم، تحقيق صلاح أحمد هريدي، **مركز تاريخ مصر المعاصر**، ٢٠٠٢م، ص ٥٠، حاشية (١).

(٤٤) **الجبرتي**، جـ ٣ / ٤٣.

(٤٥) **الجبرتي**، جـ ٢ / ٢٦١.

(٤٦) انظـر المخطوطـات التاليـة: أحمـد كتخـدا عزبـان الـدمرداش، **الـدرة المصانة في أخبار الكنانـة**، تحقيق عبد الوهاب بكر؛ أحمد شلبي عبد الغنـي، **أوضـح الإشـارات فـيمن تـولى مـصر القـاهرة مـن الـوزراء والباشـا**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم؛ مصطفى بن الحـاج إبـراهيم، **تـاريخ وقـائع مـصر القـاهرة**، تحقيـق صـلاح أحمـد هريدي.

(٤٧) أندرية ريمون، **المرجع السابق**، ص ٨٣٥ ـ ٨٣٧.